Distr.: General
4 October 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الخامسة عشرة
دورة بربادوس الافتراضية
3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

إعلان منظمات المجتمع المدني المقدم إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

أولاً- الديباجة والسياق

1- نحن منظمات وشبكات المجتمع المدني المنخرطة في العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر)، والتي شاركت في منتدى منظمات المجتمع المدني، الذي عقد في بربادوس في الفترة من 22 إلى 24 أيلول/سبتمبر 2021، نود أن نعرض أفكارنا وتطلعاتنا ومداولاتنا بشأن دور الأونكتاد خلال السنوات الأربع المقبلة في سياق الظروف الحالية البالغة الصعوبة.

2- ونرى أن دور الأونكتاد وولايته أساسيان بالنسبة لرؤيتنا وأولوياتنا ونشاطنا. ومع ذلك، نعرب عن أسفنا العميق للفرص المحدودة للغاية التي أُتيحت للمشاركة الفعلية في عملية الأونكتاد الخامس عشر، ولتأخر بدء الأعمال التحضيرية لمنتدى منظمات المجتمع المدني. ونتفهم التعقيدات التي يفرضها تغيير الجداول الزمنية وأساليب العمل الافتراضية، بيد أن عملية التفاوض لم تفسح المجال لمشاركة المجتمع المدني، على الرغم من الطلبات المستمرة، واتسمت بقدر كبير من الضبابية وانعدام الشفافية. ويطلب إلى الأونكتاد، بوصفه منظمة تابعة للأمم المتحدة، أن يلتزم بأعلى المعايير فيما يتعلق بإشراك المجتمع المدني ومشاركته. ولذلك، نتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع الأمينة العامة المعينة حديثاً من أجل تعزيز علاقات عمل الأونكتاد مع منظمات المجتمع المدني، وضمان إيجاد مسار هادف وتشاركي لاستعراض منتصف المدة ومؤتمر الأونكتاد المقبل الذي يعقد كل أربع سنوات.

3- إن الأزمات المتعددة الماثلة أمامنا قد أفضت إلى زيادة تعميق أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وبين الرجال والنساء، فضلاً عن مفاقمة التبعات المترتبة على عقود من الإمبريالية والاستعمار الجديد، لا سيما عن طريق إزالة الضوابط التنظيمية، والتحرير، والأمولة، وتكتّل الشركات. وفي أغلب بلدان الجنوب – أقل البلدان نمواً وبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ – زادت الأزمات من ضعف القدرات الإنتاجية الضعيفة أصلاً منذ عقود، فأصبح التحول الهيكلي لهذه الاقتصادات على قدر كبير من الأهمية بصورة متجددة وملحة. وقد تأثرت المرأة بشكل غير متناسب، حيث يُستغل عملها المنزلي وفي مجال الرعاية دون أجر لدعم الاقتصاد العالمي، كما يتضح من استمرار تقسيم العمل على أساس جنساني.

الرجاء إعادة الاستعمال

وعلاوة على هذه التحديات، أدت الأزمة إلى كشف ومفاقمة نقاط الضعف النظمية، وعززت الحاجة الملحة لإعادة توجيه الموارد من أجل تعزيز الخدمات العامة ونظم الحماية الاجتماعية، وعكس اللجوء المستمر على مدى عقود إلى التقشف المالي والخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

4- ومع ذلك، فبينما تواصل بلدان الشمال نشر حزم تحفيز الاقتصاد الكبيرة وتوفير اللقاحات، لا تزال بلدان الجنوب تواجه قيوداً صعبة في مجال السياسات والحيز المالي، وتعاني من التدفقات المالية غير المشروعة، وأنظمة التجارة والاستثمار الجائرة، وتتعثر بسبب ديون متزايدة ومُثقِلة لا يمكن تحملها، وهي مقيدة باشتراطات تحد من قدرة تركيزها على اتباع استراتيجيات تحول اجتماعي واقتصادي محورها الإنسان وقائمة على الحقوق. وتكشف هذه التحديات الديناميات التي تشكل جوهر النظام الاقتصادي الدولي الحالي وأنظمته السياسية، وتسلط الضوء على القيود الأساسية التي تعترض التنمية المنصفة والمستدامة في جميع أنحاء العالم، وتبين الضرورة الملحة لإنشاء هيكل اقتصادي عالمي جديد يعمل لفائدة الشعوب والكوكب.

ثانياً- آراء عامة بشأن إعادة توكيد ولاية الأونكتاد

5- في هذا السياق، ونظراً لنهج الأونكتاد النظمي والإنمائي إزاء التقاطعات بين التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا، فهو في وضع فريد يمكنه من الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في تشكيل المسار العالمي للتنمية من أجل إجراء الإصلاحات النظمية اللازمة لإرساء نظام اجتماعي واقتصادي وإيكولوجي عالمي جديد. ولذلك نود أن نؤكد من جديد القيم والتفاهمات والمقترحات السياساتية التي أفضت إلى إنشاء الأونكتاد ولازمته على مدى أكثر من خمسين عاماً من تاريخه، مع الإشارة بشكل خاص إلى دوره الذي يركز على التنمية، ونزوعه إلى إعطاء الأولوية لمعالجة قضايا بلدان الجنوب، واستقلاله السياسي عن مؤسسات الليبرالية الجديدة. وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن بالغ القلق إزاء محاولات تقويض استقلالية الأونكتاد في تحليل السياسات، وإضعاف وظائفه المتعلقة بإرساء القواعد، وإخضاع دوره لمؤسسات أخرى، لا سيما تلك التي لا تزال نظم سياساتها تؤدي إلى تكريس تقسيم العمل على الصعيد العالمي على نحو يبعد البلدان النامية إلى أسفل النظام الاقتصادي العالمي.

6- وفي حين نكرر توكيد دور الأونكتاد في كشف وتيسير إزالة الحواجز النظمية الراهنة التي تعوق التحول الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية، نود التأكيد كذلك على ضرورة وضع هذا الدور في سياقه الصحيح في الظروف الراهنة وفي ظل العديد من الظروف التي كشفتها وأبرزتها الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد. ويشمل ذلك معالجة الأزمات المناخية والبيئية بوصفها مسألة ملحة للغاية، مع التركيز على الاقتصادات الزرقاء والخضراء، فضلاً عن ضرورة رسم مسار للانتقال السريع إلى الاقتصاد النسوي واقتصاد الرعاية الجديد.

7- إن نطاق العولمة المفرطة وما يترتب عليه من ضرورة تحرير الاقتصاد العالمي يتطلب دوراً أقوى للأونكتاد، وذلك على النحو التالي:

(أ) ندعو الأونكتاد إلى أن يواصل تقييم وتحليل وكشف أوجه القصور التي تعتري نمط العولمة الحالي وتعوق تحقيق حق الشعوب في التنمية من منظور البلدان النامية وما تواجهه من تحديات في مجال التحول الهيكلي. ويتطلب ذلك اعتماد منظور نظمي، أي منظور ينبغي أن تندرج فيه أيضاً في الوقت الراهن وتثريه الاعتبارات القوية المتعلقة بالجوانب المناخية/الإيكولوجية والنسوية.

(ب) ندعو الأونكتاد إلى تقديم مقترحات سياساتية واضحة بشأن إصلاحات النظم والحوكمة التي من شأنها أن توسع نطاق السياسات والحيز المالي للبلدان النامية بطرق لا تزيد من إخضاعها لاقتصادات البلدان المتقدمة، بل تؤدي إلى استعادة وتعزيز سيادتها على مساراتها الإنمائية.

(ج) ندعو الأونكتاد إلى توفير المجال المعياري لاستكشاف الحلول السياسية التي يمكن أن تعالج الاختلالات الحالية في القوى، وإصلاح المؤسسات الحالية وإنشاء مؤسسات جديدة تحت الرعاية الديمقراطية من جانب الأمم المتحدة. وهذا يعني تعزيز دور مجلس التجارة والتنمية، ولجان الأونكتاد، ودور فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، فضلاً عن تعزيز اضطلاع الأونكتاد بدور أقوى في عملية تمويل التنمية.

8- ويضطلع الأونكتاد بدور أساسي في السعي إلى تحويل مركز ثقل الحوكمة الاقتصادية من المؤسسات والنوادي التي تهيمن عليها البلدان المتقدمة إلى تعددية شاملة حقاً يكون فيها للبلدان النامية رأي مسموع وحق المساواة في التصويت. ومرة أخرى، مثلما كان عليه الحال في عام 1945، فإن الأمم المتحدة مدعوة إلى النهوض ببرنامج إنهاء الاستعمار، لكن يتعلق الأمر هذه المرة بإنهاء الاستعمار الاقتصادي العالمي، وإيجاد مسار جديد للبلدان النامية نحو السيادة والحرية. ويتصدر الأونكتاد هذا النضال داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث إنه يشكل في الأساس رأس الرمح وخط الدفاع الأخير على حد سواء. ونحن، كمجتمع مدني، ندافع بقوة عن الدور المنوط به ونكرر توكيد ولايته.

ثالثاً- الأبعاد الحاسمة لتجديد ولاية الأونكتاد في ظل الظروف الراهنة

ألف- بناء اقتصاد نسوي والقيمة الاجتماعية للرعاية

9- نحن منظمات وشبكات المجتمع المدني، ما زلنا مصرين على أن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، والعدالة الجنسانية أمران حاسمان لبناء دول ومجتمعات قادرة على الصمود وعادلة وشاملة تماماً. والسياسات المراعية للمنظور الجنساني والمضية إلى التحول تكتسي أهمية حاسمة في التحقيق الفعال لأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة والمنصفة.

10- وعلاوة على ذلك، نعتقد أن السياسة التجارية يجب أن تُبنى على مثال/نموذج شامل ومتعدد الجوانب للمنظور النسوي يكفل حماية حقوق الإنسان للمرأة كشرط أساسي للحق في التنمية. ويجب أن تدعم سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك السياسة التجارية، مبادئ الرؤية الواسعة النطاق لعدالة إعادة التوزيع، والعدالة الاجتماعية، والعدالة الاقتصادية، وحقوق الإنسان، والخدمات العامة الجيدة، والعدالة البيئية، والحماية والمساءلة.

11- وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على العبء المزدوج الملقى على عاتق المرأة في عدد كبير للغاية من الأسر المعيشية، حيث تتحمل المرأة مسؤولية أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر/المتدنية الأجر/المدفوعة الأجر في المنزل والمجتمع المحلي وعلى نطاق المجتمع ككل، وتؤدي في الوقت نفسه أعمالاً مدفوعة الأجر. وصممت برامج التقشف بطريقة تفضي إلى استغلال عمل المرأة في مجال توفير الرعاية، وكثيراً ما تعتمد على المرأة في توفير الرعاية. ومن الضروري أن نحوّل الخطاب المتعلق بالرعاية عن طريق تقييمها والاعتراف بأنها منفعة عامة، ومسؤولية اجتماعية جماعية؛ وللرعاية قيمة اجتماعية فضلاً عن قيمتها الاقتصادية. ويجب أن تكون الدولة جهة فاعلة رئيسية وموفّرة لخدمات الرعاية العامة، وأن تطوّر نظم رعاية تغيّر علاقات السلطة الأبوية من أجل الاعتراف بأعمال الرعاية وتقليل أعبائها وإعادة توزيعها، وإعمال حقوق الإنسان للمرأة من أجل إحداث تغيير في العلاقات بين الجنسين وحياة المرأة.

12- ويكتسي هذا الأمر أهمية أكبر في نموذج الاقتصاد الرقمي الذي يهدد سبل كسب العيش بالنسبة لغالبية النساء في بلدان الجنوب، ويجعل اضطلاع المرأة بالرعاية والعمل دون أجر غير مرئي في سلاسل القيمة الرقمية. ومن الأهمية بمكان أن تتجنب السياسات نهج الاكتفاء بإضافة مزيد من النساء من أجل تحقيق مشاركة المرأة في سلاسل القيمة هذه. ونطالب بإعادة تشغيل الاقتصاد العالمي إلى جانب وضع معايير وقواعد مؤسسية تتناسب مع الرؤى النسوية للعمل والرفاه.

13- وندعو الأونكتاد إلى توسيع وترسيخ ولايته لضمان أن تكون حقوق الإنسان للمرأة، والعدالة الجنسانية/تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صميم جميع السياسات والتدابير التجارية.

14- ونرفض الرواية السائدة بشأن تمكين المرأة اقتصادياً التي يتم التلاعب بها لمجرد دمج المرأة في نظم السوق الرأسمالية القائمة. ونؤكد على الحقوق الاقتصادية للمرأة التي تعزز القوة السياسية للمرأة ودورها القيادي لتمكينها من اتخاذ القرارات وتحويل علاقات القوة. ويجب أن تخضع أي مقترحات وترتيبات في المفاوضات التجارية والسياسات الإنمائية للاعتبارات الجنسانية، وحقوق الإنسان للمرأة وتقييم التأثير على البيئة، وإشراك الناس على اختلاف مشاربهم مشاركة هادفة، وتقييمها على أساس الأثر (إيجابي أو سلبي) على المرأة والأشخاص ذوي الهويات الجنسانية غير النمطية.

15- ونشارك في دعم نتائج المنتدى المعني بالشؤون الجنسانية والتنمية، وندعو الأونكتاد إلى أن يكفل في إطار ولايته النظر إلى العدالة الجنسانية بوصفها أحد العناصر الأصيلة في السياسة التجارية، وذلك من خلال: (أ) إنشاء آليات يمكن للدول أن تستخدمها في تنفيذ ورصد الأولويات المحددة بشأن المساواة الجنسانية، أو تحديد كيفية إدراج هذه المبادئ في عمل الأونكتاد؛ (ب) إلغاء التدابير السياساتية والمبادرات المقيّدة لرائدات الأعمال في قطاعات محددة تساهم في التجارة الدولية؛ (ج) إدراج وإعادة تأكيد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 وما يتضمنه من تدابير عملية بشأن السياسة التجارية المنصفة جنسانياً، فضلاً عن الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية والمهاجرين وغيرهم من المجتمعات المهمشة.

باء- التحول العادل والحفاظ على ارتفاع متوسط الحرارة العالمية دون 1,5 درجة مئوية من أجل البقاء على قيد الحياة

16- الأزمتان الاقتصادية والبيئية وجهان لعملة واحدة. ولذلك فإن تغير المناخ يكون أكثر تأثيراً على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

17- ونعترف بتقرير عام 2021 الصادر عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي أطلع العالم على أخبار مرعبة مفادها أن تغير المناخ من صنع الإنسان. فجميع التدابير الحالية والنهج القائمة على السوق من أجل الترويج للطاقة المتجددة واقتصاد استهلاك الطاقة ليست كافية على الإطلاق. وحتى إذا تم الوفاء بجميع الالتزامات الحكومية الحالية بشأن الطاقة النظيفة، وإذا تم التنفيذ الفعلي لجميع الخطط المقترحة، بحلول عام 2035، فلا يُتوقع أن تؤدي السياسات العالمية القائمة في جميع أنحاء العالم حالياً إلى تحقيق الهدف المناخي لمؤتمر باريس المتمثل في الحفاظ على ارتفاع متوسط الحرارة العالمية دون 1,5 درجة مئوية، مما يؤدي إلى ارتفاع خطير في درجات الحرارة فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. ويجري بصورة متزايدة تحويل الطبيعة إلى سلعة من خلال إعطاء قيمة نقدية للمحيطات والغابات والأراضي والهواء، على أمل أن يؤدي وضع سعر لـ "رأس المال الطبيعي"، إلى وقف الإضرار بالطبيعة وإساءة استخدامها، فضلاً عن تعزيز الحفاظ عليها. ولم ينجح هذا الأسلوب حتى الآن، ولن ينجح في المستقبل.

18- وتكمن الإجابة في توفير الطاقة للجميع - ديمقراطية الطاقة - ومعالجة الافتقار إلى الطاقة وإنهاء التسبب في وجود لاجئين بسبب المناخ. وينبغي أن تأخذ الحكومات زمام المبادرة، وأن تضخ استثمارات كبيرة من أجل التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. وسيتطلب ضخ الاستثمارات الضخمة تمويل حكومي عن طريق المصارف العامة. ولن يتمكن القطاع الخاص من فعل ذلك. ومن الجدير بالذكر أن الطاقة المتجددة حققت أكبر الخطوات (أدت إلى توفير القدر الأكبر من فرص العمل) حيث اضطلعت الحكومات بدور رائد في حين كانت الأسواق أقل تحرراً.

19- وإذ تعترف منظمات المجتمع المدني بمصدر أزمة المناخ والجهات المساهمة باستمرار في هذه الأزمة والفوضى الوشيكة، فإنها تدعو الأونكتاد إلى مواصلة تطوير اتفاق بيئي عالمي جديد ومساعدة الدول النامية في التوصل إلى هذا الاتفاق. وهذا يعني أن على الحكومات إصلاح قواعد التجارة الدولية والنظم النقدية لكي تتمكن جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، من توفير الاستثمارات الحكومية اللازمة لاقتصادات خالية من الكربون.

20- ويُعد التمويل المناخي أمراً بالغ الأهمية في الجهود العالمية الرامية إلى وقف التغير الخطير في المناخ وتفعيل المسؤولية التاريخية لبلدان الشمال. وينبغي للأونكتاد أن يضطلع بدور هام في رصد التمويل المناخي وتيسير سياسات نقل التكنولوجيا لضمان خفض انبعاثات الكربون، وتحقيق التعافي المنصف من جائحة كوفيد-19، والتحول عن استخدام الوقود الأحفوري.

جيم- أنظمة التجارة والاستثمار

21- ثمة حاجة ملحة إلى إصلاح نظام التجارة والاستثمار من أجل إيجاد نظام تمكيني وغير تقييدي للتحول الاقتصادي في بلدان الجنوب. وقد كشفت الأزمات المتعددة بشكل صارخ عن أوجه عدم المساواة، والطابع غير الإنمائي لنظام التجارة والاستثمار السائد حالياً وما يعتريه من اختلالات. فهذا النظام يمكّن الشركات عبر الوطنية في جميع أنحاء العالم ويشجعها ويقلل قدرة الدول على حفز التنمية. وعلى مر السنين، أثّرت الشركات على قواعد التجارة والاستثمار وبدلتها لتتمكن من مواصلة جني أرباح طائلة على حساب السياسات الإنمائية وحقوق العمال والدول الديمقراطية ووظائفها المتعلقة بوضع المعايير.

22- ولا تتمكن الدول من الوفاء بالعقد الاجتماعي بسبب قيود اتفاقات التجارة التي تحول دون قدرة الدول على وضع الأنظمة من أجل تحقيق المنفعة العامة، وكفالة حق الإنسان في الغذاء، وتعزيز التنمية الاقتصادية في الاقتصاد المحلي. وأدى ذلك، إلى جانب تركيز الثروة بصورة أوسع بفعل التجارة والاستثمار، إلى تركيز غير مقبول للسلطة تسبب في مستويات خطيرة من عدم المساواة فيما بين الدول وبين الفئات الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الخطيرة، لا يزال هناك سعي إلى توسيع نطاق هذه القواعد لتشمل مجالات جديدة تتماشى مع الحرص الشديد على تحقيق الأرباح بدافع الجشع.

23- وأدت الليبرالية الجديدة والعولمة المفرطة على مدى عقود إلى إضعاف القدرات الإنتاجية لمعظم البلدان النامية. وتتطلب التحديات الإنمائية الحالية إرساء نظام للتجارة والاستثمار يمكّن دول الجنوب من بناء قدرات إنتاجية عن طريق استخدام ما لديها من أدوات سياساتية متنوعة. وهي بحاجة ملحة إلى التمكن من استخدام السياسات الإنمائية التقليدية التي استخدمتها جميع البلدان الصناعية في تحقيق تنميتها، من أجل تعزيز فرص العمل والصناعات المحلية. ويجب تعزيز قواعد المعاملة الخاصة والتفاضلية وتفعيلها لجميع البلدان النامية، مع التركيز على التحرر من قواعد التجارة والاستثمار الضارة القائمة التي تحد من استخدام السياسات الإنمائية القائمة على الأدلة.

24- وظل الأونكتاد، على مر السنين، في طليعة الجهات التي تقدم سياسات بديلة للتجارة والاستثمار يمكنها أن تحقق النمو الشامل والتنمية المستدامة، وقد تكرر تأكيد هذا الدور على مر السنين. ومن ثمّ، ينبغي تعزيز ولايته بوصفها النقطة المركزية للمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

25- ونهيب بالدول الأعضاء أن تطالب بجرأة في إطار الأونكتاد الخامس عشر بإجراء إصلاح شامل للنظام الحالي المضر بالتجارة والاستثمار، وتمكين الأونكتاد من الاضطلاع، في إطار ولايته، بدور أكثر مركزية وأهمية في طرح نظام تحويلي بديل للتجارة والاستثمار يمكّن البلدان النامية من بناء قدراتها الإنتاجية، وتنويع اقتصاداتها، واستحداث فرص العمل وتوفير الخدمات العامة الضرورية لمجتمعات سليمة وفاعلة.

26- وفي هذا السياق، من المهم أيضاً الاعتراف بأن التمييز العنصري الحالي في توفير اللقاحات لا يزال من أهم المسائل التي تواجه البلدان النامية خلال الأزمة الحالية. ففرض قيود الملكية الفكرية على اللقاحات، فضلاً عن القيود التي فرضتها منظمة التجارة العالمية على العلاجات والتشخيص، يؤدي إلى تأخير حصول بلدان الجنوب على لقاحات كوفيد-19 على قدم المساواة. ولذلك، ينبغي للأونكتاد أن يشارك، من الناحيتين التحليلية والمعيارية، في الدعوات العاجلة إلى التوصل إلى اتفاق فوري على اقتراح الإعفاء من الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بهدف إزالة القيود التي تعترض التجارة باسم الملكية الفكرية، ولتمكين الجميع من التغلب على الجائحة.

27- ومن المهم بالقدر نفسه ضمان تعزيز البحوث التي يضطلع بها الأونكتاد وأعماله في مجال السياسات المتعلقة بإصلاح طرق تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ومع وجود أكثر من 000 1 قضية ضد الحكومات تتعلق بتسوية منازعات بين مستثمرين ودول، لا سيما في بلدان الجنوب، فإن هذه الآلية الضارة المدرجة في العديد من اتفاقات التجارة والاستثمار تشكل تهديداً لسيادة البلدان وحيز سياسات التنمية المستدامة والإجراءات المتعلقة بالمناخ.

دال- الرقمنة والعدالة التكنولوجية

28- تمثل الرقمنة نقطة تحول جديدة للقوة الجغرافية الاقتصادية والجيوسياسية. ويجب على الأونكتاد أن يكثف جهوده من أجل الوفاء بولايته المتمثلة في حفز اقتصاد عالمي منصف ونظام تجاري عالمي عادل. ونحث الأونكتاد على تمكين البلدان النامية من الانتقال إلى قطاعات الاقتصاد العالمي الأعلى قيمة.

29- إن تكثيف الرقمنة في أعقاب جائحة كوفيد-19 وتحول سلاسل القيمة العابرة للحدود إلى بيانات أمر يستدعي إيلاء اهتمام عاجل للفراغ الذي يحدث في الحوكمة العالمية، مما يمكن البيانات، ومعها الذكاء الرقمي، من التدفق من بلدان الجنوب. وفي ظل اقتصاد رقمي شديد التفاوت، تشكل قدرات البنية التحتية الرقمية لبلدان الجنوب ونظام الحوكمة الجديد لحقوق البيانات، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية، الأساس لتحديد مصائر الشعوب على الطريق الطويل للتعافي من ويلات الجائحة.

30- إن المناقشات بشأن السياسات التجارية، بما في ذلك المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بقواعد التجارة الرقمية في منظمة التجارة العالمية، والخطاب السياسي بشأن البيانات الحديثة وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، تعزز وجود نظام بيانات استعماري من شأنه أن يجعل البلدان النامية مجرد جهات مصدرة للبيانات الخام. ونعتقد أنه بدون اتخاذ إجراءات متضافرة لمعالجة الوضع الراهن المتمثل في التركيز على استخراج البيانات وتحصيل القيمة من بلدان الجنوب، ستتمكن حفنة من الشركات الرقمية عبر الوطنية والبلدان القوية من وضع شروط السوق، واجتياح الحياة الاجتماعية والجماعية وفق منطق رأس مال الذكاء الرقمي.

31- وثمة حاجة ماسة إلى اقتصاد رقمي جديد يقوم على عدالة إعادة التوزيع. وندعو الأونكتاد إلى دعم السيادة التكنولوجية للبلدان النامية بوصفها لبنة أساسية في مشروع إنهاء الاستعمار في عصر البيانات.

32- ونحث الأونكتاد على أن يدعم بشكل قاطع وضع نظام حوكمة ديمقراطي للنموذج الرقمي يقوم على القواعد ويتمكن من كبح جماح شركات "التكنولوجيا الكبيرة"، وأن يعيد تصور نماذج الإنتاج التي تدعمها النظم والبيانات والذكاء الاصطناعي لكي يكفل تقرير المصير الاقتصادي للأمم والشعوب. ويتعين على الأونكتاد أن يشجع على إجراء حوار داخل النظام المتعدد الأطراف من أجل وضع اتفاقية إطارية جديدة بشأن حوكمة البيانات تستند إلى عدم قابلية الحقوق للتجزئة، بما في ذلك الحق في التنمية.

33- ونحث الأونكتاد على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل إنشاء مسارات تصنيع رقمية مستدامة على المستوى المحلي، والسيطرة على الذكاء القائم على البيانات من أجل وضع نماذج للقواعد المنصفة والمستدامة.

هاء- الحيز المالي والنظام المالي

34- ندعو الأونكتاد إلى توسيع نطاق تركيزه - من الناحيتين التحليلية واقتراح السياسات - على الإصلاحات النظمية التي يمكن أن توسع الحيز المالي للبلدان النامية حتى تتمكن من النهوض على نحو أفضل بمسارات تنميتها المستدامة وجهود التحول الاجتماعي والاقتصادي. وندعو الأونكتاد على وجه الخصوص إلى ما يلي:

(أ) مواصلة تعزيز معايير وممارسات الإقراض والاقتراض المسؤولة، وزيادة تعزيزها، مع استكشاف الخيارات المتاحة لتنظيم وكالات التصنيف الائتماني بصورة ملائمة لتجنب احتمال تخفيض مستوى التصنيف الائتماني للبلدان النامية التي تعاني من ضائقة الديون و/أو المنخرطة في عمليات إعادة هيكلة الديون.

(ب) المضي قدماً في مقترحاته بشأن آليات إعادة هيكلة الديون، مع الإشارة بشكل خاص إلى إرساء عملية منهجية وشاملة وقابلة للتنفيذ، تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل إعادة هيكلة الديون السيادية لضمان حل أزمة الديون في التوقيت المناسب وعلى نحو منظم والتنسيق بشكل شامل مع الدائنين، فضلاً عن درء الآثار المالية والاجتماعية السلبية لأزمات الديون التي طال أمدها.

(ج) استكشاف منهجيات جديدة لتقييم القدرة على تحمل الديون، تولي الاعتبار اللازم لمتطلبات تمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وكفالة التركيز بصورة موسعة من أجل الوقوف بشكل أفضل على الالتزامات الطارئة، والدين الخارجي الخاص، والدين المحلي، وديون الشركات المملوكة للدولة.

(د) تقديم مقترحات بشأن آليات لإعادة التوجيه تتيح بشكل طوعي تحويل حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة من الاقتصادات المتقدمة إلى البلدان النامية المحتاجة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على طابع حقوق السحب الخاصة كمورد لا تنشأ عنه ديون جديدة أو اشتراطات.

(هـ) إحراز تقدم في مجموعة الأعمال التي تقوم بها منظمات إنمائية متعددة، بما فيها الأونكتاد، بشأن الضرورة الملحة لإنشاء آلية متعددة الأبعاد لتقييم جوانب الضعف تمكن البلدان التي يجري استبعادها حالياً من الحصول على التمويل الإنمائي الميسر والمساعدة الإنمائية الرسمية، بسبب معايير ضيقة وتقييدية مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، لتمكينها من الوصول إلى موارد تشتد الحاجة إليها من أجل مساعدتها في مجالات التنمية الاجتماعية والاستثمارات الاقتصادية والاستثمارات في الهياكل الأساسية.

(و) المضي قدماً في عمله المتعلق بإرساء نظام ضريبي عالمي جديد وعادل ووضع مجموعة إصلاحات ضريبية شاملة يتعين تحديدها في إطار عملية حكومية دولية مفتوحة وشفافة، في إطار الأمم المتحدة، يمكن للبلدان أن تشارك فيها على قدم المساواة، وتمكن عامة الجمهور والمجتمع المدني من مساءلة المفاوضين بشأن المقترحات والقرارات. وفي هذا الصدد، من الضروري أن يدعم الأونكتاد اقتراح البلدان النامية إنشاء لجنة ضريبية حكومية دولية عالمية شاملة تحت رعاية الأمم المتحدة لضمان أن تكون جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية، على طاولة المفاوضات لاستعراض النظام الضريبي الدولي الحالي بصورة شاملة والتفاوض على قدم المساواة بشأن المعايير الضريبية الدولية. وينبغي أن تقوم لجنة ضريبية حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة بالتفاوض عندئذ على اتفاقية ضريبية شاملة ومتعددة الأطراف في إطار الأمم المتحدة. إن ترسيخ هذه العملية في الأمم المتحدة أمر حاسم الأهمية لضمان أن تكون المناقشات الضريبية الدولية متفقة مع الالتزامات العالمية بدعم حقوق الإنسان وتحقيق المساواة الجنسانية وكافة أبعاد التنمية المستدامة، بما في ذلك الالتزامات الواردة في اتفاق باريس.

(ز) إجراء تحليل نقدي لمدى ملائمة تمويل التنمية باستخدام نهج "التمويل الخاص أولاً"، مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المختلط. وثمة حاجة ماسة إلى إجراء استعراض وتحليل مستقلين للأثر الإنمائي لهذه النُهُج في سياق قيام المانحين والمؤسسات بالترويج لافتراض غير واقعي إلى حد ما مفاده أن بإمكان التمويل الخاص أن يعوض أوجه القصور في التمويل، عوضاً عن إعادة تأكيد الأهمية المركزية للاستثمارات العامة.

(ح) تعزيز إجراء إصلاحات مالية طموحة تكفل إخضاع القطاع المصرفي وجميع الجهات المالية الفاعلة الأخرى والنظام المالي ككل، إلى المساءلة بصورة ديمقراطية سليمة لدعم إقامة مجتمعات مستدامة واقتصادات حقيقية، وتكييفها وفق الأولويات المالية للبلدان النامية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس.

(ط) كشف الأهمية الحاسمة لإدارة تدفق رأس المال واستخدامها لمنع المضاربة المفرطة في تدفقات رأس المال، وهروب رؤوس الأموال، وانخفاض قيمة العملة، بما في ذلك عن طريق تسليط الضوء على ضرورة تنقيح المواد الواردة في معاهدات التجارة والاستثمار التي تحول دون الإدارة المرنة لتدفقات رأس المال.